GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

المشروع: مقاربة متمحورة حول الضحايا في شأنِ العدالة الانتقاليّة البلد موْضِع التّركيز: مصر

البلد موْضِع التّركيز: مصر

مُقدّمة

بعدَ خلعِ حُسني مُبارك من الحكم في العام 2011، احتشدَ المصريون تحت شعار «الخبز والحرية والعدالة الاِجتماعية»، للتّصدي لاِنتهاكات حقوقِ الإنسان السّابقة. حينذاك، عمَّ التّفاؤلُ البلادَ، وأصبحَت المحاسبة القضائية والإصلاحات المؤسستيّة شُغل المصريّين الشّاغِل.

ثمّ نصّبَ المجلس الأعلى للقوات المسلّحة نفسه راعِيًا للثّورة، فَعرقلَ حركة البلد الاِنتقاليّة وخطته الاقتصادية واِستراتيجيّته السياسية.[1] واستعصَتْ على المجلس صياغةُ تعريفٍ واضح لمصالِحِه الخاصّة ولِلوسائل الدّستورية الكفيلة بصونِها. أمّا إدارتِه العملية الانتقالية فقد شابَتها عيوبٌ جمّة.[2]

وعلى الرّغم من اعتقال حسني مبارك ومُعاونيه إثرَ الضّغط الشعبي المُتنامِي عقبَ ثورة العام 2011،[3] أخفقَ النظام القضائي المصري في تحميلِهم المسؤولية الجنائية عن جرائم العنف المُرتكبة إبّانَ الإنتفاضة. وكانت الجهود الّتي بذلتها الدولة في سبيلِ البحث عن الحقيقة وجبر ضرر الضّحايا شحيحةً للغاية، ولم تُولَ المُحاسبة الجنائية على اِنتهاكات حقوق الإنسان المُرتكبة في عهد الديكتاتورية الأولويّة اللّازِمة. فكانَ أن تدهورَ المشهد السياسي، واستولى الجيش المصري على السّلطة في تمّوز/يوليو من العام 2013، وأعلنَ قائده، عبد الفتاح السّيسي، الإطاحة بالرئيس المُنتخب حينذاك محمّد مُرسي.[4]

وبين العامَيْن 2011 و2022، وُثِّقَ وقوعُ الكثير مِن انتهاكاتِ حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك إساءَة استخدام السّلطة، وممارسة التعذيب، والإحتجاز التّعسفي، والتّعدّي على حرية التعبير وعلى الحقّ في حرية تكوين الجمعيات والتجمّع السّلمي. ولعلَّ أكثر ما كانَ مدعاةَ قلقٍ، هو تواتر التّبليغ عن إفراط قوات الأمن في استخدام القوّة ضدّ المتظاهرين والمعارضين، وارتكابِ القتل خارج نطاق القضاء، وإساءَة معاملة المُحتجزينَ، وارتكابِ انتهاكات على أيدي جهاتٍ غير تابعة للدّولة. ومع ذلك كلّه، أخفقت مصر في إنشاء آلية لتعميمِ المُحاسبة وإجلاءِ الحقيقة.

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 72 دولة ، وعمل مع 681 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 323 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 5040 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org

GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

السّياق المصري

حكمَ الرّئيس حسني مبارك، والحزب الوطني الديمقراطي، مصرَ زهاءَ 30 عامًا، لجأ مبارَك خلالَها إلى فرضِ الرّقابةِ والقمع والتّزوير في الانتخابات في سبيلِ البقاء في سُدّة الحكم. وأفضَى ذلكَ كلّه إلى ثورة العام 2011 الّتي أطاحت بمبارك من منصبِه. لكنَّ المرحلةَ الإنتقاليّة آنذاك كانت مُضطربة وعنيفة، وكانَ للجيشِ فيها دورٌ أساسيّ.[5] وقد وُجِّهَ سيلٌ من الانتقاداتِ للجيش على طريقة تولّيه المرحلة الانتقاليّة وتعامله مع المتظاهرين.[6] ثمّ توالَت حملات اعتقالِ أبرزِ المُعارضين وموجاتُ الاحتجاجات والاشتباكات العارِمة الّتي أجّجتها المظالم الاجتماعية والاقتصادية على غرارِ الفساد والفقر وعدم المساواة.[7]

وكانَ من شأنِ تصارع القوى السياسية العسكرية والمدنيّة في مصر على السّلطة، المقرونِ بغيابِ الرؤية المشتركة وفقدان الثّقة وانعدامِ التّعاون بين الجهات السياسيّة الفاعلة، أن أدّى إلى إثباطِ تقدّم البلد نحو الإنتقال الديمقراطي والعدالة الانتقالية. فكانَت نتيجةُ ذلك أن ظلّت إنتهاكات حقوق الإنسان بلا عقاب، ورُسِّخَتْ ثقافةُ الإفلاتِ من العقاب وأُطيحَت فرص إقامةِ مجتمعٍ عادلٍ،[8] ما دفعَ معظم الأطراف إلى انتهاجِ الحياد والاكتفاء بإضمارِ التّأييد.[9]

بعدَ مرورِ عامين ونصف العامّ مِنَ الاضطراب السّياسيّ والحكم الانتقالي منذ اندلاع ثورة 25 كانون الثّاني/يناير من العام 2011، أطاح الجيشُ أوّلَ رئيسٍ مُنتخَب في تاريخ البلاد، محمّد مُرسي، في العام 2013. وأعلن الجيشُ خريطةَ طريقٍ سياسية جديدة، ما أدّى إلى انقسامٍ حادٍّ في صفوفِ التّحالف الكبير الدّاعم للإنقلاب.[10] وكانَ من شأنِ مُكافحة الإرهاب والتّطرّف في مصر آنذاك أن شعّبَتْ النّزاعَ الدّائر أكثرَ، فقد تصدّت الحكومة لهذا الخطر من خلالِ اتّخاذِها تدابير عدّة مثل شنّ العمليات العسكرية والقيام بحملات القمع. لكنَّ المُقاربة هذه أثارت المخاوف في شأن انتهاكات حقوق الإنسان وتآكل سيادة القانون.[11]

تميّزَ حكم الرئيس السيسي بتنامي هيمنة الجيش إلى حدِّ سلبِ المؤسسات المدنيّة استقلالَها وسحق الأحزاب السياسية المستقلة وحركات الشّباب وحملاتِ الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.[12] وأدّى

الاستيلاء العسكريّ هذا إلى تفاقمِ ممارسة القوات العسكرية وقوات الأمن القمع، فلجأت مجموعات المُعارضة إلى الحياد، وشُدِّدَت الضّوابط الأمنية، والسّيطرة المُحكمة على الحيّز العامّ.[13]

أدّى القضاء دورًا حيويًّا في المراحل الأولى من الثورة، لكنّ استقلاليته ومصداقيته تلاشَتَا حينَ ازدادَ تسييسَهُ وخضوعِهِ لنفوذ الحكومة.[14] فمنذ الانقلاب العسكري في العام 2013، مارسَ النّظام الجديد الضّغطَ على القضاء من أجلِ تعجيل إصدار الأحكامِ وتشديد الإجراءات الأمنية، فأدّى ذلكَ إلى النَّيْلِ مِن حيادِه. وقد رضخَ بعض القضاة لِلنّظام فَأصدروا أحكامًا تعسّفية تقتضي بالإعدام.[15]

عقبَ الاستيلاء العسكريّ على السّلطةِ في العام 2013، عزّز الجيش المصري حضورَهُ في السّاحة الإقتصاديّة.[16] فَأخذَ نفوذُه الاقتصادي يتنامَى حتّى أصبح قوّة كُبرى قادرة على تحديد شكل الأسواق، وعلى التأثير في السياسات الحكومية واستراتيجيات الاستثمار.[17] ويعتزمُ الجيشُ أن يُوسّعَ حقيبته الإقتصادية أكثر من خلال اجتذاب الإستثمارات الخاصّة، وهو ما يضعُ آفاق نمو الإقتصاد المدني في مهبّ الرّيح.[18]

اِنتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النّطاق

منذ تولّي السّيسي السّلطة في العام 2013، شهدَت مصر ارتفاعًا مُطّردًا في انتهاكات حقوق الإنسان في ظلِّ إفلات مرتكبيها من العقاب،[19] ومن جُملةِ تلكَ الانتهاكات، عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وحالات الإخفاء القسري، والاعتقالات التعسفيّة المُمارسة على أيدي قوات الأمن.[20] فالتعذيبُ باتَ ممارسةً منهجية واسعة الانتشار،[21] والسّجناءُ تُساء معاملتهم ويُعرّضون للإهمال، حتّى أنَّ الكثيرَ منهم قد لقُوا حتُوفهم.[22] هذا ويواجه المحتجزون السياسيون مراقبةً أمنيّة صارمة بعد إطلاق سراحهم،[23] وتُهدَم منازل سكان سيناء ويُهجّرُونَ قسرًا.[24] أمّا الأطفال فيُعرّضُونَ لشتّى أنواع اِنتهاكات حقوق الإنسان، ويواجهون خطرَ الحكم عليهم بالإعدام.[25]

هذه الانتهاكات، ومِن بينها أكبرُ مجزرةٍ ارتكبتها الدّولة في التّاريخ المصريّ الحديث، قد أرخت بظلالِها على جميع شرائح المجتمع، وتزامنَت وأحداث فضّ اعتصام ميدان رابعة العدوية. فقد سنّت الحكومة آنذاك قوانينَ تُقيّدُ، بموجبِها، الحريات بذريعة مكافحة الإرهاب،[26] وعدّلت الحكومةُ النّظام القضائي لتمكين ارتكاب الانتهاكات المنهجيّة للمحاكمات العادلة،[27] واعتمدَت المحاكمات العسكرية للمدنيين،[28] والمحاكمات الاستثنائية،[29] ومحاكم الطوارئ،[30] وتكرار الحكمِ بعقوبة الإعدام.[31] وحدّت الحكومة المصرية من حرية التعبير وقيّدَت الحقّ في حرية تكوين الجمعيّات والتجمّع السّلمي. أمّا النّساء والفتيات فيُعانينَ عدمَ كفاية حمايتهنَّ من العنف الجنسي والعنف القائم على النّوع الإجتماعي،[32] والتّمييز، وعدم المساواة؛[33] وأيُّهنَّ تُندّد علانيّةً بهذه الانتهاكات يُنتقم مِنها فورًا.[34] هذا وتُخضِعُ الحكومةُ النّاس للاِحتجاز التّعسفيّ، والتّعذيب، وتُسيءُ معاملتهم على أساس ميولِهم الجنسيّة وهويّتهم الجندريّة، وترتكبُ الحكومة أيضًا الاِنتهاكات بحقِّ الفئات المهمشة، وتعتدَي على حقوق الأقليات الدينية والإثنية.[35]

لطالما واجهت المعارضة السياسية قيودًا جمّة.[36] فعلى سبيل الذّكر، يخضع الإعلام لسيطرة الحكومة والأجهزة الأمنية ورجال الأعمال المقرّبين منها. ويُحكمُ ضبطُ الإعلام وتُشدّد الرّقابة الصّارمة عليه، من أجلِ ردعِهِ عن نشرِ المعلومات الّتي تُعارض سرديّة الدّولة الرّسميّة أو الّتي تُسلّط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان. ففي نيسان/أبريل من العام 2021، حُجِبَ 638 موقعًا إلكترونيًا في مصر.[37]

تُعرفُ مصر بأنّها سجن الصحفيّين الأكبر في العالم. فيُحاكم فيها الصحفيّون ويُجرّمُونَ بتُهمتَيْ «دعم

الجماعات الإرهابية» أو «نشرِ معلوماتٍ عارية مِن الصّحة»، بموجبِ القوانين مرعية الإجراء الّتي تنصّ على إنزالِ عقوباتٍ مُشدّدة. ويتعرّضُ الصّحافيّون، بشكلٍ دوريّ، للرّقابة، والتّفتيش، وإغلاق المكاتب، والإحتجاز، والمحاكمات المزيفة، والإخفاء القسري، والإحتجاز التعسفيّ.[38]

وتعتمدُ الحكومةُ تعريفًا فضفاضًا للإرهاب،[39] يخلطُهُ والعصيان المدني والنّقد السلمي. ويؤدّي هذا التّعريف إلى "آثار جماعيّة ومدمّرة تنالُ من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"،[40] وهو يُسلّطُ كالسّيفِ القاطِعِ على رقابِ الجهات السياسيّة الفاعلة وجميع الأصوات المستقلّة ما إن ينتقدُوا أداء الحكومة أو يُعبّرُوا سلميًّا عن آرائهم.[41]

لذا، أدّت انتهاكات حقوق الإنسان إلى تهجير آلاف الأشخاص ونفيهم قسرًا، وإلى منع مئات الآخرينَ من السّفر وإدارة ممتلكاتهم.[42] وأُغلِقت مكاتب المنظمات غير الحكوميّة،[43] وأُخضِعَ مُناصرُو حقوق الإنسان والصحفيون والناشطون للرقابة وتعرّضُوا للاحتجاز التّعسّفيّ،[44] وللمُلاحقة القضائيّة عبرَ «دوائر الإرهاب» التّابعة للمحاكم الجنائيّة ونيابة أمن الدولة العليا. وقد اتُّخِذَت هذه التّدابير بغيةَ إسكات المعارضة وإنتهاك حقوق المُنتقدِينَ السلميّين.[45]

وتكشف شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مصر عن نمطٍ من الانتهاكات المنهجيّة وانعدام الامتثال لسيادة القانون. فقد كانَ يُقصدُ استهداف معارضي النّظام الاستبدادي، من دونِ إخضاعِهم لمُساءلة فعليّة أو منحهم حماية قانونية حقيقيّة. وانتهى الإحتجاز التعسفي والتعذيب والتحرّش الجنسي والمحاكمات غير العادلة إلى إصدارِ أحكام بالسّجن لفترات طويلة من دون الاستنادِ إلى أدلّة موثوقة. وقد عانى الضحايا صدماتٍ بدنيّة ونفسيّة، كما عانوا أعراضًا صحيّة تستدعي المُساعدة الطّبيّة والنّفسية. وكانَ لِعائلات الضّحايا نصيبٌ من المُعاناة أيضًا، بسببِ فقدانِها اِستقرارها الماليّ وفرص العمل ومصادر الدخل. وقد تعرّض بعض الطلاب والمتظاهرين للاِعتقال والتعذيب والطرد من الجامعات بسبب معتقداتهم السّياسية. أمّا الضحايا المنفيّون فتحدّثُوا عن تكبّدهم تحديات جمّة، منها، الشّعور بالريبة والخوف، وافتقار الرعاية الصحية، وقلّة التواصل مع عائلاتهم. فهم يحتاجون دعمًا نفسيًّا لمعالجة الآثار المُترتّبة عن تجاربهم. وعلى الرغم من هذه الشّدائد، لا يزال العديد من الضحايا ماضِينَ في سعيهم إلى إقامة العدالة والحرية في بلدهم، رافضينَ اللّجوء إلى أيِّ مكان آخر.

آليات العدالة الاِنتقالية الرّسميّة وغير الرّسميّة

لم تعالِج آليات العدالة الانتقالية الرّسميّة وغير الرّسميّة احتياجات الضحايا مُعالجةً كافية، على الرّغم من بعضِ الجهود المبذولة بعدَ ثورة العام 2011. وفي هذا الصّدد، أصدر رئيس الوزراء عصام شرف مرسومًا قضَى بإنشاء لجنة التّحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 كانون الثّاني/ يناير 2011. وشكّل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث الثورة في 25 كانون الثّاني/يناير 2011. لكنَّ تباينًا كبيرًا برزَ بينَ هاتَيْن اللّجنتَيْن لجهةِ شفافيّةِعملِهما وكفاءتِه، فقد ضمّت كلٌّ منهما أعضاءَ مُتحالفينَ مع الجيش، وعجزتَا عن نشر النتائج على الملأ. لذا، يعتبرُ المُنتقدُون أنَّ لِهَاتَيْن الآليتَيْن تأثيرًا ضئيلًا في تعزيز المُحاسبة والعدالة، ذلكَ أنَّ احتياجات الضحايا وحقوقهم لم تُؤدَّ بعدُ.[46]

وعلى الرّغم من الإشادَةِ بلجنتَيْ تقصّي الحقائق آنفتَيْ الّذكر، برزت مخاوفُ حولَ قدرة لجانٍ أخرى، أنشأتها السّلطة التنفيذية، على تقديمِ حمايةِ النّظام ومسؤولي قطاع الأمن على حسابِ تقصّي الحقيقة وتحقيق العدالة لمصلحة الضّحايا. ويرَى أفرادٌ أنّ مبادرات العدالة الإنتقالية غير الرّسمية، بما فيها المصارحة، قد أتت بتأثيرٍ إيجابيّ ومُقيّدٍ في آنٍ معًا.

أخفقت العديد من اللّجان في إجلاءِ الحقيقة أو حتّى في إكمال عملِها، فَساورَت، بذلكَ، الشكّوك قدراتها على المساهمة في عمليات العدالة الانتقالية في مصر. ففي كانون الاوّل/ديسمبر من العام 2013، أصدر الرئيس المؤقّت عدلي منصور قرارًا جمهوريًّا قضَى بإعادة تشكيل اللجنة القوميّة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق التي واكبت ثورة 30 حزيران/يونيو 2013، وما أعقبها من أحداث وتوثيقها وتأريخها، وقد عُرفَت اللّجنةُ في وسائل الإعلام بِلجنة تقصي حقائق 30 حزيران/ يونيو.[47] وتألّفَت اللّجنة آنذاك من قضاة ومهنيين قانونيين، لكنّها افتقدَت تمثيلَ المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان. وكانت ولايتها محدودة، لأنّها افتقرَت آليات إنفاذ التّوصيات والمُحاسبة، مَا جعلَ تعاون مؤسسات الدولة معها غيرَ ملزم. هذا ولم تُحدَّد صلاحيّات اللّجنة في إصدار الأوامر بالحضور والتفتيش والحجز تحديدًا واضحًا ضمن نطاقِ ولايتها.[48]

في تشرين الثّاني/نوفمبر من العام 2014، أصدرت لجنة تقصي حقائق 30 حزيران/يونيو[49] مُلخّصها التنفيذي، بعد أن أخفقت في إصداره في موعدِهِ الأصليّ، وألقت اللّومَ، في ذلكَ، على عدم تعاون قوات الأمن وجماعة الإخوان المسلمين. وقد برّأت اللّجنة قوات الجيش والشرطة من ارتكابِ أيّ تجاوزات، بل حمّلت المتظاهرين مسؤوليّة وقوعِ الوفيات وأعمال العنف خلال اعتصام ميدان رابعة العدوية. ولم تُنشِئ اللّجنة أيّ آلية لتنفيذ توصياتها. في المقابل، أصدرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية[50] تقريرها الخاص عن تقصّي الحقائق الذي طعنَ في نتائج لجنة 30 حزيران/ يونيو،[51] وأكّدَ تصريحات منظمة هيومن رايتس ووتش(Human Rights Watch)، الّتي قدّرَت حصيلة الوفيات بنحوِ 1150 حالة. وقد زعمت المنظمةُ آنفة الذّكر أنّ الجيش قد خطّط قتلَ المتظاهرين منهجيًّا ونفّذَهُ، وهو ما يُشكّل جريمة ضدّ الإنسانية، في حين أنَّ تقريرَ لجنة تقصي حقائق 30 حزيران/يونيو خلَا مِن أيّ مزاعِمَ مُماثلة.[52]

وفي الفترة المُمتدّة بين العامَيْن 2011 و2013، أُطلقت مبادراتٌ عدّة وأُسِّسَت منظماتٌ غير رسميّة تحت شعار العدالة الانتقالية، في سبيلِ التّصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان. واضطلعت منظمات المجتمع المدني بدورٍ حيويّ في تعزيز المُحاسبةِ والعدالة، فنفذّت مبادراتٍ، على غرارِ المصارحة، وإصلاح القوانين والسياسات، وبرامج دعم الضحايا. ومع ذلك، واجهت هذه المبادرات تحدياتٍ بسببِ البيئة السياسية المعادية والموارد الشّحيحة. أمّا المنظمات الدّولية فقد قدّمّت مساهماتٍ كبيرة تصبّ جميعها في خدمةِ تعزيز جهود العدالة الانتقالية، ومنها، تمويل مبادرات العدالة الانتقاليّة، ودعمها، ومؤازرتها تقنيًّا.[53]

ومع أنّ مبادرات المجتمع المدني تُعتَبر قادرة على تقديم نتائج عادلة، كثيرًا ما أهملتها السّلطات المصرية بسبب القوانين القمعيّة المفروضة على المنظمات غير الحكومية. لكنّ المنظمات هذه واصلَت تنفيذ عمليّات تقصي الحقائق المُستقلّة على الرّغم مِن خطر الإنتقام المُحدقِ بها.[54] وكانَ من شأنِ إدارة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر وحَوْكمتها الدّاخلية واستقلاليّتها أن أضافَت مِن التّحديات الماثلة أمامَ قدرةِ المُنظّمات على الدّفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الإنتقالية.[55] فالجهاتُ الفاعلة حاليًّا في المجتمع المدني في مصر تواجهُ القمع، ومُعظم النّاشطينَ يعيشُونَ في المنفى، لكنّهم قادرونَ على دعم عمليات العدالة الإنتقالية.[56]

موقعُ الضحايا في سياق العدالة الانتقالية

لطالما واجهَ ضحايا النّزاع وانتهاكات حقوق الإنسان، في سياق العدالة الانتقالية في مصر، عوائقَ شتّى خلالَ سعيهم إلى نَيْل العدالة وتحقيق المُحاسبة وتلقّي الدّعم المناسب. ولعلَّ أبرز المطالب المُردّدَة خلال عملية العدالة الانتقالية، هي المُطالبة بتعويض ضحايا العنف الّذي رعته الدولة خلال ثورة 25 كانون الثّاني/يناير. فقد سجلت وزارة الصحة آنذاك 840 حالة وفاة و6467 إصابة ناجمة مِن القمع الذي مارسته الشرطة وما لحقهُ من هجمات «البلطجيّة» المُرتزقة.[57]

وأنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة صندوق الرّعاية الصّحية والاجتماعية في غضون ستة أشهر من تاريخ اندلاعِ الثّورة.[58] لكنَّ الصّندوق هذا اتُّخِذَ أداةً لتقديم الشّرعية السياسية بشكلٍ أساسي، واعتبرهُ الكثيرون وسيلةً لإسكات المعارضة بدلاً من ضمان المُحاسبة والعدالة والمصالحة.[59] وكانَ صندوق التعويضات هذا يفتقدُ الرّؤى والآليات الواضحة في شأنِ عملياته، ولم تكن الحكومات الإنتقالية آنذاك تُقدّم الدّعم اللازم لإعادة تأهيل الضحايا.

أصدر محمّد مُرسِي، بعد تولّيه سُدّة رئاسة الجُمهوريّة، قرارًا في تمّوز/يوليو من العام 2012، قضَى بتشكيل لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصّي الحقائق بشأن حوادث القتل والشروع في القتل وإيذاء المتظاهرين السلميين في جميع أنحاء الجمهورية. لكنَّ اللّجنة هذه اقتصرت على بعثةٍ لتقصي الحقائق، ولم تنظر قطُّ في شأنِ ضحايا نظام مبارك. وقد أُحيطَت تحقيقات اللّجنة بالسّريّة، ولم يؤذَنُ لأعضائها بمراجعة التحقيقات السابقة. وفي نهاية العام 2012 رفعَت اللّجنة تقريرها السّري إلى رئيس الجمهوريّة.[60]

يدعو الضحايا الّذين تحدّثنا إليهم إلى إجراءِ عملية عدالة انتقالية حقيقية تؤولُ إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. ويؤكّد هؤلاء على أهمية إفساحِ المجالِ أمامَ الضّحايا لسردِ قصصهم والتعبير عن أولويّاتهم. وقد عبّرَ الضحايا أيضًا عن تشكيكهم في عمليات العدالة الانتقالية السابقة في مصر، وعن ضرورة عقدِ كلٍّ من النّظام والمعارضة النّيّة المُخلِصَة على تحقيق العدالة الانتقالية. وأبدَى هؤلاء استعدادهم التّام للمشاركة في عمليةٍ خالصةٍ ترمي إلى الوصول إلى الجناة، والمساعدة في إثبات الجرائم الّتي ارتكبوها.[61]

ويرفض الضّحايا مِمَّن أُجريت معهم المُقابلات فكرة المصالحة على حساب حقوق الضّحايا. ويعتقد بعضُهم أنّ محاسبة الجناة هي جزء لا يتجزّأ من تحقيق العدالة، وأنَّ على جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أن يخضعوا للمحاسبة. وقد عبّرَ هؤلاء عن ضرورة البثّ المرئي المُباشر للمحاكمات من أجلِ توخّي الشّفافية. وقد أبدَى الضحايا تشكيكهم في المحاكمات السابقة ورؤوا أنّ تبرئة الجناة أمرٌ مرفوض.

وقد تبيّنَ أنَّ تحديدَ رؤى الضّحايا في مصر أمرٌ دونه تحديّاتٌ جمّة، لأنَّ التّجاربَ تختلف باختلافِ أصحابِها. وصرّحَ بعض الضّحايا عن شعورهم بالتّهميش أو النبذ أو الوصم داخل مجتمعاتهم المحليّة، وذلكَ بحسبِ عوامل عدّة مثل طبيعة الانتهاك الّذي قاسُوه والدعم الّذي تلقوه. وكذلكَ اختلفت آليات تكيّف الضّحايا اختلافًا كبيرًا، لأنَّ الاستجابةَ الفرديّة تعتمدُ على الدّعم المتوفّر والموارد المتاحة. وقد ركّز بعض الضحايا على إعادة بناء حيواتهم، بينما سعى آخرون إلى تحقيق العدالة والمحاسبة في شأنِ تجاربهم. وبناءً على ذلكَ، لجأ الضحايا إلى مصادر دعم مختلفة، منها المنظمات المجتمعية ومجموعات المجتمع المدني وشبكات الأسر.

وقد صرّح الكثيرُون من الضحايا عن مواجهتهم تحدياتٍ كُبرَى أثناءَ إعادة اِندماجهم في المجتمع، بما في ذلك الصعوبات في الحصول على الوثائق والعثور على عمل بسبب وصمة العار اللّصيقة بتجاربهم السابقة. وقد أفضَت هذه التحديات إلى إفقادِهم القدرة على عيشِ حياةٍ مُنتِجة وعلى المشاركة في المجتمع، وحتّى إلى حرمان بعض الضحايا بدءَ مشاريعهم التّجاريّة الخاصّة. ويعاني الضحايا آثارًا نفسية مُترتّبة عن تجاربهم تُصعّب عليهم إعادة اندماجهم في المجتمع. فهم يواجهون التّمييز والعُزلة الاِجتماعية عن مجتمعاتهم، وبذلكَ يتعذّرُ عليهم استعادة الإحساس بالأمورِ على طبيعتها. وبينما يستمدُّ بعض الضحايا الدّعم والموارد من مجتمعاتهم، صرّحَ آخرون عن تعرّضهم لمزيدٍ من الاِنتهاكات والقمع من الدولة وأجهزة الأمن بعد إطلاق سراحهم. أمّا العزلة الاجتماعية الّتي يعاني الضحايا فقد دفعت ببعضهِم إلى مغادرة مجتمعاتهم، وتفاقمَت بذلكَ صعوبة إعادة اندماجهم في المجتمع.

للضحايا آراء مختلفة حول أدوار الوكالات الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية في تحقيق العدالة الانتقالية. ففي حين يُولي بعضهم الحوار المجتمعي، والمساواة، والإرادة السياسية الأولويّة القُصوى، يُبدِي بعضهم الآخر تشكيكه في الوكالات الحكومية بسبب تورّطها في الانتهاكات. ويناشدُ الضّحايا المؤسسات الاقتصادية الدولية، وقادة الأعمال توجيه البلاد نحو مرحلة عدالة انتقالية حقّة. ويعتقد بعضُ الضّحايا أنَّ للأمم المتحدة دورًا محدودًا في هذا الصّدد، لذا، فهم يُناشدُونَ منظمات حقوق الإنسان العاملة ضمنَ الأمم المتحدة وفي الاِتحاد الأوروبي وأفريقيا إلى الاضطلاع بدورٍ أكثر فعاليّة في تعزيز العدالة الاِنتقالية في الشّرق الأوسط. في المُقابل، يدافع آخرون عن مشاركة المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية في تقديم المعونة في تعزيز العدالة الانتقالية.

في نهاية المطاف، يؤثّرُ كلٌّ من طبيعة الانتهاكات الّتي قاسَها الضّحايا، والدّعم المتاح لهم، والسّياق السياسي والاجتماعي الّذي يعملون فيه، في رؤيتهم للتحديات الّتي تَعْتَرضهم وفي تصدِّيهم لها على حدّ سواء. وعلى الرّغم من كلّ هذه العقبات، لا يزال الضحايا ملتزمين بالسّعي إلى تحقيق العدالة، آملينَ في تخطّي تجاربهم السابقة.

استنتاجات وتوصيات

يطرحُ تنفيذ عمليات العدالة الانتقاليّة في السياق المصري، خلالَ الفترة الفاصلَة بينَ الثورة واستيلاء الجيش على السّلطة في العام 2013، دروسًا قيّمة في شأنِ العمل عن كثبٍ مع الضحايا. فقد كانَ من الضّروريّ التّعامل مع الضحايا بتعاطفٍ وحسٍّ مرهف، وارتكاز هذا التّعامل على مقاربةٍ قائمة على حقوق الإنسان، وآيلة إلى صونِ حقوقهم واحترام صدماتهم. إلاّ أنّ غياب الرّؤية مُتقنة الدّراسة حولَ مفهوم عملية العدالة الانتقالية في مصر، ساهمَ في تعميم الإفلات من العقاب وتزايد اِنتهاكات حقوق الإنسان.

توقّفت مرحلة العدالة الانتقالية فورَ استيلاء الجيش على السلطة. وفي هذا الصّدد، شدّد الضحايا مِمَّن أُجرِيَت معهم المُقابلات على الحاجة إلى نظامِ مُحاسبةٍ عادلٍ وشفافٍ، وإلى إحداثِ تحوّلٍ في بُنيةِ السّلطة في مصر، من أجلِ الرّدعِ عن ارتكابِ انتهاكات حقوق الإنسان

في المستقبل. ولِكلِّ جهةٍ من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أجهزة الدولة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدوليّة، دورٌ تؤدّيه في سبيلِ تحقيق هذا الهدف.

تتضمّن التّوصيات:

- تمكين الضحايا وأسرهم من خلال تنفيذِ حملات التوعية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.
- اعتماد مقاربة متمحورة حول الضحايا تهتمّ باحتياجاتهم وتجاربهم، وتُشرِكُهم في تحديدِ أولوياتهم واحتياجاتهم، وكذلك في تخطيط استراتيجيات العدالة الانتقالية وآلياتها وتنفيذها على حدّ سواء.
- تنظيم عمليات إجلاء الحقيقة في سبيل الحدّ من مخاطر تكرار ارتكابِ الانتهاكات في المستقبل، وترسيخ أساس الدعم المجتمعي. ويشمل ذلك التخلّي عن ثقافة إلقاء اللّوم على الضحايا، والإقرار بمعاناة الجانب «الآخر» والتعاطف معه أيضًا.
- توعية الضحايا وأسرهم على أهمية عمليات العدالة الإنتقالية وطبيعة الدور المنوط بهم.

التعليقات الختامية

1 حفصة، حلاوة، مصر ما بعد ثورة 2011: انقسامات في مسارات ما بعد الاحتجاج - ما بعد الاحتجاج: مسارات ما وراء التعبئة الجماعية، مركز كارنيغي أوروبا، 24 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، متاح على الرّابط التّالي: https://carnegieeurope.eu/2019/10/24/egypt-after-2011-revolution-divisions-in-/postprotest-pathways-pub-80141، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 9 أيّار/مايو من العام 2023).

2 صايغ، يزيد، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 1 آب/أغسطس 2012 ، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://carnegie-mec.org/2012/01/08/above-state-officers-/republic-in-egypt-pub-48972، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

3 حسني مبارك محتجز بسبب مزاعم الفساد، الجارديان، 13 نيسان/أبريل 2011، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.theguardian.com/world/2011/apr/13/hosni-mubarak-detained-corruption-allegations، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 9 أيّار/مايو من العام 2023).

4 الجيش يُطيح برئيس مصر؛ مُرسي تحتَ الاحتجاز العسكريّ، صحيفة ذا نيو يورك تايمز، 4 تمّوز/ يوليو 2013، المقال مُتاح الرّابط التّالي: https://www.nytimes.com/2013/07/04/world/middleeast/egypt.html, (تمّت زيارته آخر مرّة في: 9 أيّار/مايو من العام 2023).

5 مارتيني، وجيفري، وجولي تايلور، قيادة الديمقراطية في مصر: محاولة الجيش لإدارة المستقبل، راند ،(RAND) 25 آب/أغسطس 2011،المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.rand.org/blog/2011/08/commanding-democracy-in-egypt-the-militarys-attempt.html, (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

6 بروليارد، كارين، على الرغم من الإنتقادات غير المسبوقة، لا يزال الجيش المصري مؤسسة قديرة، واشنطن بوست، 7 تموز/يوليو 2012، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/despite-unprecedented-criticism-egyptian-military-still-a-gJQAfGu4TW_story.html/07/07/revered-institution/2012 ، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

7 تيتي، وأندريا، وغينارو، غيرفاسيو، ثورة مصر الثانية في كانون الثّاني/يناير: أسباب الثورة المحتملة ونتائجها، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، شباط/فبراير 2021، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.iemed.org/publication/egypts-second-january-uprising-causes-and-consequences-of-a-would-be-revolution/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

8 عزام، مهى، المجلس العسكري بمصر والإنتقال إلى الديمقراطية، بيت تشاتام، 1 أيّار/مايو 2015،المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/bp0512_azzam.pdf، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

9 كوكس، كريستوفر ج.، مصر: المعارضة الموالية، مؤسسة كارنيغي للسّلام الدولي، 29 حزيران/يونيو 2016، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://carnegieendowment.org/sada/63961، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

10 الشريف، أشرف، مأزق مصر في مرحلة ما بعد مبارك، مؤسسة كارنيغي للسّلام الدولي، 29 كانون الثّاني/يناير 2014، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://carnegieendowment.org/2014/01/29/egypt-s-post-mubarak-predicament-pub-54328، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

11 دانتيس، جوزيبي، معركة سيناء: القصة الداخلية للعنف السياسي في مصر، مركز الجزيرة للدراسات، 1 نيسان/أبريل 2018، المقال متاح على الرّابط التّالي: http://studies.aljazeera.net/en/reports/2018/04/battle-sinai-story-egypts-political-violence-180401105807265.html، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

12 دن، ميشيل، مصر: اتجاهات في السياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 9 أيلول/سبتمبر 2020، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://carnegieendowment.org/2014/01/29/egypt-s-post-mubarak-predicament-pub-54328، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

13 عادلي، عمرو،النظام المصري ومعضلات إعادة تأسيس السلطوية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 21 تموز/يوليو 2016، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://carnegie-mec.org/2016/07/21/egypt-s-regime-faces-authoritarian-catch-22-pub-64135، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

14 براون، ناثان، قضاة مصر في عصر ثوري، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 22 شباط/فبراير 2012، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://carnegieendowment.org/2012/02/22/egypt-s-judges-in-revolutionary-age-pub-47254، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

15 براون، ناثان، وكاتي بنتيفوليو، من يدير الدولة المصرية ؟، واشنطن بوست، تمّوز/يوليو 2015، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/07/31/who-is-running-the-egyptian-state/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

16 صايغ، يزيد، مالكو الجمهورية: أولياء الجمهورية: تشريح الإقتصاد العسكري المصري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 18 تشرين الثّاني/نوفمبر 2019، متاح على الرّابط التّالي: https://carnegie-mec.org/2019/11/18/owners-of-republic-anatomy-of-egypt-s-military-economy-pub-80325، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

17 صايغ، يزيد، مالكو الجمهورية: أولياء الجمهورية: تشريح الإقتصاد العسكري المصري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 18 تشرين الثّاني/نوفمبر 2019، متاح على الرّابط التّالي: https://carnegie-mec.org/2019/11/18/owners-of-republic-anatomy-of-egypt-s-military-economy-pub-80325، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

18 صايغ، يزيد، الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد؟ خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 31 كانون الثّاني/يناير 2022، متاح على الرّابط التّالي: https://carnegie-mec.org/2022/01/31/retain-restructure-or-divest-policy-options-for-egypt-s-military-economy-pub-86232، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

19 مصر: التعذيب منهجي ويتمتع مرتكبوه بالإفلات التام من العقاب، معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، متاح على الرّابط التّالي: https://cihrs.org/egypt-torture-is-systematic-and-those-who-perpetrate-it-enjoy-complete-impunity/?lang=en، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

20 نداء عاجل إلى مصر: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى الإفراج عن أربعة احداث يواجهون عقوبة الإعدام، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2020، متاح على الرّابط التّالي: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/03/egypt-un-experts-call-release-four-minors-facing-death?LangID=E&NewsID=25676، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

21 مصر: لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة تنشر نتائج تحقيقها حول منهجية التعذيب في مصر، 2017، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=A%2f72/2f44&Lang=en ، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

22 عبد القادر ومحمد، وسليم، وسمية، "بدون محاسبة": حالات الوفاة بداخل مراكز الاحتجاز المصرية منذ 30 حزيران/يونيو 2013 وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لجنة العدالة، 10 كانون الأوّل/ديسمبر 2019، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.cfjustice.org/with-no-accountability/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

23 تقييد الحياة بسبب متابعة أمن الدولة: تقريرٌ حول سياسة متابعة الأمن الوطني تجاه المعتقلين السابقين، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، 22 حزيران/يونيو 2021، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://egyptianfront.org/2021/06/life-restrained-by-state-securitys-follow-up-report-on-the-national-/securitys-follow-up-policy-towards-former-detainees/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

24 مصر: عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة، منظمة هيومن رايتس ووتش، 17 آذار/مارس 2021، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.hrw.org/news/2021/03/17/egypt-massive-sinai-demolitions-likely-war-crimes، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

25 نداء عاجل إلى مصر: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى الإفراج عن أربعة احداث يواجهون عقوبة الإعدام، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 20 آذار/مارس 2020، متاح على الرّابط التّالي: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/03/egypt-un-experts-call-release-four-minors-facing-death?LangID=E&NewsID=25676، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

26 حالة الطوارئ الدائمة في مصر مستمرة بقوانين قمعية أخرى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 26 تشرين الأوّل/أكتوبر 2021، متاح على الرّابط التّالي: https://cihrs.org/egypt-arsenal-of-repressive-laws-ensure-continuation-of-permanent-state-of-emergency/?lang=en؛ مصر - قانون مكافحة الإرهاب يقضي على الحقوق الأساسية، منظمة هيومن رايتس ووتش، 19 آب/أغسطس 2015، متاح على الرّابط التّالي: https://www.hrw.org/news/2015/08/19/egypt-counterterrorism-law-erodes-basic-rights، (تمّت زيارة المصدرين آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

27 15 منظمة ومجموعة لحقوق الإنسان مستقلة تنتقد توسيع نطاق القضاء العسكري، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2014، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://bit.ly/40xrjFr، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

28 محاكمة 7400 مدني في محاكم عسكرية مصرية، منظمة هيومن رايتس ووتش، 13 نيسان/أبريل 2016، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.hrw.org/news/2016/04/13/egypt-7400-civilians-tried-military-courts، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

29 مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا، منظمة العفو الدولية، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/2019/en/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

30 عبد القادر، ومحمد، وآخرون، "طوارئ بلا نهاية".. دراسة تحليلة لـ"كوميتي فور جستس" ترصد آثار حالة الطوارئ على حقوق الإنسان بمصر، لجنة العدالة، 28 تموز/يوليو 2021، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.cfjustice.org/endless-emergency-cfj-analytical-paper-discusses-effects-of-the-state-of-emergency-on-human-rights-in-egypt/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

31 عقوبة الإعدام في مصر (2013-2018)، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، لجنة العدالة والمؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية، 4 نيسان/أبريل 2019، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://egyptianfront.org/2019/04/execution-in-egypt/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

32 عقوبة الإعدام في مصر (2013-2018)، الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، لجنة العدالة والمؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية، 4 نيسان/أبريل 2019، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://egyptianfront.org/2019/04/execution-in-egypt/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

33 الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية لمصر، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2f10-2fEGY%2fCO%2f8&Lang=en، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

34 مصر: ضحايا العنف الجنسي والإساءة عبر الإنترنت من بين النساء المؤثرات على تطبيق تيك توك الملاحقات قضائياً، منظمة العفو الدولية، 13 آب/أغسطس 2020، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2020/08/egypt-survivors-of-sexual-violence-and-online-abuse-among-prosecuted-women-tiktok-influencers/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

35 إنكار العدالة، وكسر الوعود: حالة الأقليات في مصر منذ عام 2014، فريق حقوق الأقليات، 25 كانون الثّاني/يناير 2019، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://minorityrights.org/publications/justice-denied-promises-broken-the-situation-of-egypts-minorities-since-2014/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

36 مصر: أكبر موجة من الاعتقالات الجماعية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة السلطة، منظمة العفو الدولية، 2 تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2019/10/egypt-largest-wave-of-mass-arrests-since-president-abdel-fattah-al-sisi-came-to-power/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

37 مواقع الوب المحجوبة في مصر، مسار، 23 أيلول/سبتمبر 2020، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://masaar.net/en/blocked-websites-in-egypt/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

38 مصر (2022)، المؤشر العالمي لحرية الصحافة، مراسلون بلا حدود، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، متاح على الرّابط التّالي: https://rsf.org/en/country/egypt، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

39 خبيرة من الأمم المتّحدة: اعتماد مصر قانونًا محدّثًا لمكافحة الإرهاب يفتح الباب أمام المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 9 أبريل/نيسان 2020، متاح على الرّابط التّالي: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/04/egypts-updated-terrorism-law-opens-door-more-rights-abuses-says-un-expert، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

40 الوثيقة: رسالة خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان إلى الحكومة المصرية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 28 شباط/فبراير 2020، النّص متاح على الرّابط التّالي: https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25072، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

41 قانون الكيانات الإرهابية يسهل وصم المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية بالإرهاب، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1 آذار/مارس 2015، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://ecesr.org/قانون-الكيانات-الإرهابية-شديد-الغموض/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

42 إساءة استخدام حظر السفر في مصر - مبادرة الحرية، مبادرة الحرية ومعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، شباط/فبراير 2023، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://thefreedomi.org/reports/abuse-of-travel-bans-in-egypt/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

43 قمع المجتمع المدني في مصر، منظمة هيومن رايتس ووتش، 12 أيلول/سبتمبر 2022، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.hrw.org/tag/egypt-crackdown-civil-society، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

44 47/A/HRC/51: التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان - تقرير الأمين العام، مفوضية الأمم المتحدة السّامية لحقوق الإنسان، 14 أيلول/سبتمبر 2022،المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5147-cooperation-united-nations-its-representatives-and-mechanisms، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

45 مصر تستخدم محاكمات الإرهاب لاستهداف نشطاء حقوق الإنسان، وفقًا لخبراء الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2020، متاح على الرّابط التّالي: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/10/egypt-uses-terrorism-trials-target-human-rights-activists-say-un-experts?LangID=E&NewsID=26364، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

46 البحث عن الحقيقة في مصر من الألف إلى الياء، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 22 تشرين الأوّل/أكتوبر 2018، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://timep.org/transitional-justice-project/truth-seeking-in-egypt-101/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

47 رئيس مصر المؤقّت يشكل لجنة تقصي الحقائق في أحداث العنف التي واكبت وأعقبت 30 حزيران/يونيو، أهرام أونلاين، 22 كانون الأوّل/ديسمبر 2013، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://english.ahram.org.eg/News/89784.aspx، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

48 منظمات حقوقية مصرية تطالب لجنة تقصي الحقائق بتنفيذ التوصيات، موقع حقوق الإنسان أوّلًا، 21 شباط/فبراير 2014، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://humanrightsfirst.org/library/egypt-rights-groups-call-on-fact-finding-commission-to-implement-recommendations/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

49 الاسم الكامل للجنة تقصي حقائق 30 حزيران/يونيو: اللجنة الوطنية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق التي رافقت ثورة 30 حزيران/يونيو 2013 والأحداث التي تلت ذلك وتوثيقها وتأريخها.

50 الصفحة الرسمية للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية على الإنترنت، متاحة على الرّابط التّالي: https://eipr.org/en، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 10 أيّار/مايو من العام 2023).

51 أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 18 حزيران/يونيو 2014، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://eipr.org/en/publications/weeks-killing، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

52 حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، منظمة هيومن رايتس ووتش، 12 آب/أغسطس 2014، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.hrw.org/report/2014/08/12/all-according-plan/raba-massacre-and-mass-killings-protesters-egypt، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

53 مراجعة برنامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لمنح الدعم للمرحلة الانتقاليّة في مصر، وكالة التنمية الدولية التّابعة للولايات المتحدة، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2012، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://oig.usaid.gov/sites/default/files/2018-13-263-6/06-002-P%20USAID%20Egypt%20Transition%20Support%20Grants%20Program.pdf، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

54 البحث عن الحقيقة في مصر من الألف إلى الياء، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 22 تشرين الأوّل/أكتوبر 2018، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://timep.org/transitional-justice-project/truth-seeking-in-egypt-101/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

55 شاهين، يارا، معضلات مستعصية: قضايا الحوكمة الداخلية في المنظمات الحقوقية المصرية، مبادرة الإصلاح العربي، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2017، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.arab-reform.net/publication/unsolved-dilemmas-issues-of-internal-governance-in-egypts-human-rights-ngos/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

56 مندور، محمد، مصر وطن يعيش فينا...ولا نستطيع العيش فيه: تنظيم وناشطية المصريين من المنفى، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، 23 آذار/مارس 2022، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://timep.org/commentary/analysis/a-homeland-lives-within-us-but-we-cannot-live-in-it-egyptian-organizing-and-activism-from-exile/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

57 منظّمة حقوقيّة توثّق 841 حالة وفاة في انتفاضة 2011، إيجيبت إندبندنت، 15 أيّار/مايو 2012، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://egyptindependent.com/rights-group-documents-841-deaths-2011-uprising/، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

58 رسم توضيحيّ: التعويضات في أعقاب الثورة المصرية، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، شباط/فبراير 2019، الرّسم متاح على الرّابط التّالي: https://timep.org/wp-content/uploads/2019/03/TJP-Reparations-Infographic-04.02.19.pdf، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

59 عبد التواب، زياد، أزمة العدالة الانتقالية عقب «الربيع العربي»: مصر نموذجًا، معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر 2013، المقال متاح على الرّابط التّالي: https://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2013/09/Transitional-Justice.pdf، (تمّت زيارته آخر مرّة في: 2 أيّار/مايو من العام 2023).

60 المرجع نفسه.

61 أُجريت 17 مقابلة لإعداد هذا التقرير خلال الفترة ما بين تمّوز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2022. وقد شملت المقابلات هذه شهادات 11 ضحية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، و 6 مدافعين عن حقوق الإنسان، 6 منهم مِن الإناث، و11 من الذكور، ويعيش 7 منهم داخل مصر بينما يعيش العشرة الباقون في المنفى.

GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation